٤ - المسألة الرابعة:

هي تأكيد للنتيجة السابقة، بملاحظة السياقات الواردة في الأمثلة السابقة:

* وما ليل المطي بنائم	ليـل نائـم
* سبيله خائف جديب	سبيل خائف
* فإذا عزم الأمر	أمـرٌ عـازم
* نهارهم ظمآن	نهار ظمـآن
* أعمـــى	نهار أعمى
* وأما ليله فبصير	ليلٌ بصـير

فالصفات هنا (فاعل، فعلان، أفعل، فعيل) مواد لغوية وبنى صرفية تقوم بوظائف دلالية غير مألوفة، ولو أنها جاءت على النحو الآتي، لما كانت كذلك.

رجل نائم بليل. رجل خائفٌ من هذا السبيل. عزمتُ على الأمر. قضى النهار ظمآن. رجلٌ أعمى. رجل بصير.

فالحد الفاصل بين كون دلالة اللفظ مألوفة أو غير مألوفة، هو في الحقيقة، الألفاظ السابقة على هذا اللفظ واللاحقة به، وهذا هو المعنى العام للسياق اللغوي.

ولولا تغير السياق لما اعتبرت هذه الصيغ أو الألفاظ - بعامة - متعددة الدلالة.

وهذا هو ما نسميه «دور السياق في تحديد دلالة اللفظ متعدد الدلالة»، أما القول بالمجاز في مثل هذه الحالات، فهو ينفي ظاهرة التعدد الدلالي.

ثانيًا: كثير من الألفاظ التي ذكرها ابن الأنباري، معانيها غير متضادة، ولا يربط بينها رابطٌ ظاهر يمكننا من تصنيفها نوعًا واحدًا.

ومن أمثلة ذلك قول ابن الأنباري:[1]

٢٢٥ - والصلاة من الأضداد؛ يقال للمصلَّى من مساجد المسلمين صلاة، ويقال لكنيسة اليهود: صلاة.

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**يأيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى**﴾[2] أراد: لا تقربوا المصلى؛ هذا تفسير أبي عبيدة وغيره.

---

(١) الأضداد: ص٣٣٨.

(٢) النساء: ٤٣.